

ركن المعتزلة :

قدرة الله في مذهب المعتزلة

الدكتور ألبير نصرى نادر

- ٣ -

نقول المعتزلة إن الله لا يفعل إلا الأسلمح وأن قدرته لا تاتى إلا بما هو كمال ؛ فقط هناك تقطعان ذواتاً أهمية كبرى وهما التوفيق بين قدرة الله تعالى وحرية الاختيار عند الإنسان من جهة ومن جهة أخرى مسألة الظلم : هل يمكن أن يفعله أم لا يمكن .

قدرة الله وقدرته الوضاه على أممار :

لما كان الله قادراً على كل شيء ، ولما كانت قدرته لا متناهية كذاته ومنتهية دائماً نحو الكمال ، فمن أين إذن الشر وللهمية

السلف قبضوا على رجل ونودى عليه هذا جزاء من سب عائشة وزوجها (ض) وقدم الرجل بيد النداء وضرب عنقه .

وقال ابن المادون في يوم عاشوراء سنة ٥١٥ هـ (وذلك في عهد الآس بأحكام الله سنة ١١٣٩ م) مبه السباط بمجلس المطايا من دار الملك بمصر التي كان يسكنها الأفضل ابن أمير الجيوش وهو السباط المخصص باشوراء وكان يسأ في غير المكان الجاري به العادة في الأعياد ولا يسلم مدورة خشب بل مسفرة كبيرة من آدم والسباط يملوها من غير مرافق نحاس وجميع الزباني أحيان وسلائط ومخللات ، وجميع الخبز من شعير وخرج الأفضل من باب (فرد الكم) وجلس على بساط صوف من غير مشورة واستفتح القرون واستدعى الأشراف على طبقاتهم وحمل السباط لهم وقد عمل في الصحن الأول الذي بين يدي الأفضل إلى آخر السباط عدس أسود ثم بنده عدس مصفى إلى السباط ثم رفع وقربت صحنون جميعها على عمل .

ضياء الرقيبيل

وما يترب عليهم من عقاب وألم ؟ إنهما لا يقسان إلا عن كائن حر الاختيار في نيانه وأعماله ، يتردد ثم يختار ويمزم . وفي ترده هذا دليل على مجزء وعدم كاله . ويترب على اختياره نتائج ملائمة لا اختاره من عمل حسن أو سي . فابن قدرة الله من عمل الإنسان هذا ؟ إن قدرته تعالى تحددها حرية الإنسان . والمعتزلة يشمكون بشدة بهذا المبدأ ويبنون عليه المسألة الأخلاقية بكاملها .

ربما أن الثواب أو العقاب هو نتيجة لما اختاره الإنسان مجرد حريته فلا يمكن الله أن يغير أو يبدل في هذا الثواب أو العقاب . ويقول النظام بهذا العدد : إن الله لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة منها ولا يقدر على أن يلقى في النار من ليس من أهل النار . ويقول أيضاً : لو وقب طائر على شفير جهنم لم يكن الله قادراً على إلقائه فيها وقدر الطفل على إلقاء نفسه فيها^(١) . إننا لا نوجب من قول المعتزلة هذا لأنهم أثبتوا من جهة قدرة الله لاستناهية ؛ وهي في مذهبهم ليست سوى الذات ؛ وأثبتوا من جهة أخرى قدرة الإنسان على أنه حر في اختيارها . وبعد ذلك وجدوا أنفسهم أمام مشكلة عويصة وهي هل الله قادر على كل شيء : على التام والجور كما هو قادر على العدل ؟ وبمعنى أوضح هل يقدر الله تعالى أن يثيب من استحق العقاب وأن يماق من استحق الثواب ؟ بحثت للمعتزلة هذه المسألة على ضوء العدل وسنتين فيما بعد الحل الذي أتوا به . وقبل أن تعرض لهذا الحل تذكر هنا عقيدة راسخة عند المعتزلة استتجوها من قولهم ببدل الله وقدرة الإنسان على أعماله ، وهي أن الله تعالى يعمل لما فيه صالح الخلق ولكنه يترك الإنسان حراً في اختياره . ولما كان الله تعالى لم يزل يعمل ما يختاره الإنسان من أعمال فانه يأتي أحياناً بلفظ من عنده لمساعدة ذوى الإرادة الحسنه . لذلك يقول بشر ابن المتبر^(٢) إن الله لو علم من عبده أنه لو أجهل لآمن كان إيقاؤه إياه أسلمح له من أن يعيته كافراً^(٣) فنفس هنا مسألة اللطف الذي

(١) البغدادى : الفرق بين الفرق ص ١١٥ — المهرستاني : المل والنحل (عل هامش بـ جزء ط ص ٦٦) .

(٢) هو أبو سهل اللؤلؤي بشر بن الجسر النوف حوالي ٢١٠ هـ أو ٢١٦ هـ وهو مؤسس لرح بغداد . تلمذ لأبي عثمان الزعفراني وليد بن سعيد صاحب واصل بن عطاء رأس المعتزلة .

(٣) البغدادى : الفرق بين الفرق ص ١٢١ .

بأن هناك ظلمًا في عمله تعالى وهم يرددون دائماً بأن الله يفعل ما فيه صالح الخلق فإذا بحثت الميزلة هذا الموضوع فيكون ذلك من جهة القدرة فقط ، وليس من جهة عمل الظالم معاً من لدن تعالى . فيكون الموضوع مجرد بحث نظري . وعلى هذا الشكل نجد حلين مختلفين لهذا السؤال عند الميزلة .

الحل الأول : القول بالضرورة :

القاتلون بها من الميزلة هم أبو الهذيل السلاب وأبو موسى الردار وجعفر بن حرب وبشر بن المتمر . وقولهم مقتضى أن الله يمكنه أن يفعل الظلم ولكنه لا يفعله أبداً . وأوضح الردار حجبتهم في ذلك بقوله : إن الله يوصف بالقدرة على العدل وعلى خلافه وعلى الصدق وعلى خلافه ، لأن هذه هي حقيقة الفاعل المختار أن يكون إذا قدر على فعل شيء . قدر على ضده وتركه^(١) ولكن يضيف الردار إلى هذا قوله : ولو فعل تعالى مقدوره من الظلم والكذب لكان لما ظالمًا كاذبًا^(٢) وهذا ما يناقض فكرة الله عند الميزلة ونسيفهم له تعالى إذ يقولون إن ذات الله هي الكمال والظلم لا يقع إلا من كائن غير كامل . فإذاً يستند أصحاب هذا الرأي على فكرة الاختيار عند الله ليقروا أنه تعالى قادر على الظلم ؛ ولكنهم يسودون ويقولون أن الله لا يفعله . ويقول أبو الهذيل في هذا الصدد : إن الله يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لتبعهما وهو تعالى كامل لا يفعل للتبويض^(٣) . ويضيف جعفر بن حرب قوله : لن يسأل هؤلاء الميزلة : أنفسكم أمان من أن الله لا يفعل الظلم وهو قادر عليه ؟

(١) قلنا : نعم هو ما أظهر من حكمته وأدلت على نقي الظلم والجور والكذب .

(ب) فيستجيب من ذلك أن الميزلة القائلين بقدرة الله على الظلم لأنه غفار لأنفاله يذهبون في آخر الأمر إلى القول بأنه لا يفعل الظلم لأنه تعالى كامل ولأن الظلم قبيح في ذاته . ولهذين السببين يقولون إن الله مع قدرته على الظلم لا يفعله .

(١) الجلباب : الأتصار ص ٦٦ .

(٢) البنادي : الفرق بين الفرق ص ١٥١ .

(٣) الدهر ستان : المسائل على حاش ابن حزم ص ٦١ .

الأشعري : مقالات الإسلاميين ص ٢٠٠ و ٢٥٥ ابن حزم : الفصل

٤ ص ١٤٧ .

يتدارك به الله الماسي . ولكن الميزلة تقول إن هذا الطعن لا ينجح إلا في حالات شاذة نادرة . وحلاص نفوسنا أن هلاكها حائل إلينا ، وذلك بفضل حرية اختيارنا لذلك يقول بشر بن المتمر وبمعنى جميع الميزلة إن الله لا يكون موالياً للطبع في حال وجود طاعته ، ولا معادياً للكافر في حال وجود كفره ؛ وإنما يوالى الطبع في الحالة الثانية من وجود طاعته ، ويصادى الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره^(١) .

هذا قول واضح بأن الإنسان بمحض إرادته يصبح مطيعاً أو كافراً ولا قدرة لله في ذلك . وبمدا يصبح الإنسان مطيعاً (وهي الحالة الثانية التي يتحدث عنها الميزلة) حينئذ يكون الله موالياً له ؛ وبمدا يصبح كافراً (وهي الحالة الثانية في الكفر) حينئذ يكون الله معادياً له . ويستدل الميزلة على ذلك بقولهم إنه لو جاز أن يساعد الله الإنسان في حال وجود الطاعة فيه لحاز أن يساعد في حال وجود الكفر فيه . وهذا محال في مذهبهم لأن الله لا يفعل الشر ؛ والشر في الحقيقة هو الماسي الواصل إلى عذاب الله ، على حسب قول قاسم الدمشقي^(٢) .

الحكمة في أعمال الله :

تقول الميزلة إن الله غاي في الحكمة ولا يفعل إلا الأصالح فهو تعالى لا يفعل شيئاً اتفاناً أو جزافاً . فليبه توجد قوانين ثابتة ومحددة من لحن حكمته تعالى تسوس جميع الأمور في هذا العالم ؛ وهذه القوانين خاصة لحكمة الله الكاملة . فيجب أن ننظر إلى كل ما يحدث في الدنيا كأنه تعبير لهذه الحكمة . وعقل الإنسان ، في رأيهم ، يمكنه أن يدرك هذا النظام الكامل في العالم والذي يدل على وجود خالق أسمى حكمه كامل عادل .

هل يضر الله على أنه يظلم ؟

يبدو هذا السؤال غريباً في مذهب الميزلة القائلين بأن الله كلى الكمال ؛ ولكنهم بالرغم من ذلك غفصوا هذا السؤال حتى يوضحوا فكرتهم عن الله ويحللوا .

من الجلب أنهم جميعاً يردون أي فكرة تؤدي إلى الاعتقاد

(١) نفس المتمر .

(٢) الجلباب : كتاب الأتصار ص ٨٥ .

الحل الثاني : القول بعزم القدرة :

يقول النظام وعلى الأسودى والملاحظ والإسكان إن الله لا يوصف بالقدرة على الظلم والكذب وعلى ترك الأملح من الأفعال إلى ما ليس بأصاح وأحلو أن يوصف الله بالقدرة على مذاب المؤمنين والأطفال والقائم في جهنم^(١) لأن الخلق الناقل في وأيمهم بقدر أن يفضل الشر كما بقدر أن يفضل الخير لأن إرادة الإنسان الحرة يمكنها أن تختار بين الخير والشر وهي تناب أو تعاقب حسب ما اختارته من أعمال . ولكن لا يوجد هذا الاختيار في قدرة الله ، لأن قدرته تعالى على قول هؤلاء المسترلة لم تزل متجهة فقط نحو الخير المطلق ، وللتظام حجته في ذلك . فهو يقول : إن التبع إذا كان صفة ذاتية للتبع وهو المانع من الإضافة إليه فلا في تميز وقوع التبع من الله تعالى تبع أبداً ؛ فيجب أن يكون مانعاً . فاعمال العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم ، لأنه لو وصف بالقدرة عليه لكان عنده ميل إلى الظلم . وهذا الميل نقص وصف مما يناقض ماهيته تعالى الكاملة . وخلافاً لمن زعم من المسترلة أن الله يقدر على أن يظلم ، يقول النظام إننا لا يمكننا أن نصف الله بهذه القدرة لأن ذاته تعالى لم تزل ثابتة وليس فيها أي ضعف أو عجز . فذلك يقول النظام إن الله لا يقدر على أن يفضل لعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم ، كما أنه لا يوصف بالقدرة على أن يزيد في مذاب أهل النار شيئاً ، ولا على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ، ولا أن يخرج أحداً من أهل الجنة . وليس ذلك مقدوراً له^(٢) لأن الظلم والكذب لا يقمان إلا من جسم ذي آفة . فالوصف بالقدرة عليهما قد وصفه بأنه جسم ذو آفة^(٣) . ثم هناك قول آخر شديد لأبي جعفر الإسكاني في هذا الصدد إذ يقول أن الأجسام تدل بما فيها من القول والنعم التي أنعم الله بها عليها على أن الله ليس بظالم لها . والقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم . فليس يجوز أن يجامم دفع الظلم منه عادل لنفسه على أن الظلم ليس يقع منه^(٤)

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ص ٥٥٤ .

(٢) الصهرستاني للعل على حاش ابن حزم ص ١٥٠ ص ٦١

(٣) الحياط : الانتصار ص ٢٧ .

(٤) نفس المصدر ص ٩٠ .

هذان القولان : القول بقدرة الله على الظلم والقول بعدم قدرته تعالى عليه ، ولو أتتهما مختلفان إلا أن النتيجة التي يصلان إليها واحدة وهي أن الله لا يظلم أحدًا حتى ولو قدر على الظلم . إلا أن أصحاب القول الأول بنوا رأيهم على فكرة وجود الاختيار عند الله في حين أن أصحاب القول الثاني لا يقولون بهذا الاختيار لأن الله في زعمهم غير مختار وهو الكمال المطلق ، والاختيار تفصيل أمر على أمر وهذا ليس من خصائص الله تعالى . والذي جمل أصحاب القول الأول يراجعون ويقولون إنه تعالى لا يأتي الظلم هو أن الظلم قبيح في ذاته وأن الله كمال مطلق . فالفارق بين هؤلاء وهؤلاء فارق نظري بحت .

أثير نصري نادر

دكتور في الآداب والفلسفة

إعلان

تمن إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة أنه قد تجمع لديها بمقدار من عدادات كهرباء مملوكة للمواطنين وخزنت بالمخازن بعد فصلها من أماناتها ولم تستطع الإدارة الاستدلال على التناوين الحالية لأصحابها .

وترجو الإدارة كل من له عداد خاص طرفها وفصل من مكانه أن يسارع بتقديم المستندات المثبتة للملكية لاستلام العداد في موعد نهائيه أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ولن تلتفت الإدارة إلى أي طلب يقدم إليها في هذا الشأن بعد التاريخ المذكور .

٣٣٢٤